شركة مساهمة مصرية . . .ة

شركة مطاحن شرق الدلتا

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن فحص القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطاع المالى
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

تحريراُفي ٢/ ١٠/ ٢٠٢١

محاسب / رضا عمرعبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

شركة مطاحن شرق الدلتا
مكتب العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
صادر في ٣٠ / ١٠ / ٢٠٢١

السيد الأستاذ / وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٧٧ والمؤرخ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن فحص القوائم المالية للشركة " المعدلة " في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في ٣٠/١٠/٢٠٢١

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مع خالص تحياتي
المقدر

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة
فى ٢٠٢١/٦/٣٠

الملحوظة	الرد
- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٢٧,١٩٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٢١,٢٦١ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٥,٩٣١ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، الفوائد الدائنة ، مخصصات إنتفي الغرض منها ، إيرادات إستثمارات مالية من شركات قابضة/شقيقة) بنحو ٦٩,١٤٢ مليون جنيه وبنسبة ٥٤,٣٦% من الربح المُحقق.	- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخه برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة . - الامر الذى يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
- عدم قيام الشركة بالرد على مذكرتنا الصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ وإستعجالاتنا المتكررة والخاصة بإنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة ، الأمر الذى يُعد مخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المُعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والذى تضمن ما يلى : * المادة رقم (١٢) تنص على أنه " يعتبر من المخالفات الإدارية فى تطبيق أحكام هذا القانون عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول " . * المادة رقم (١٧) تنص على أنه " على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أن ترد على ملاحظاته خلال شهر من تاريخ إبلاغها بها " . - **يتعين موافاتنا بالموقف القانوني في هذا الشأن.**	- جارى إعداد الرد .
- ما زال لم يتم توثيق كل من محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسى ، ومحضر الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ لدى الهيئة العامة للرقابة المالية. - عدم تنفيذ توصيات الجمعية العامة العادية فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق وبعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨.	- تم تسليم محضر الجمعية العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وكذا محضر إنعقاد مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ الى الهيئة العامة للاستثمار للتوثيق وسيتم تحديد الموقف القانونى فى ضوء تعليمات الهيئة العامة للاستثمار فى هذا الشأن .

الملحوظة	الرد
فضلاً عن تحفظ الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ لعدم تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للشركة لتتوافق مع القانون (١٤) لسنة ٢٠١٢ في أقرب جمعية عامة غير عادية. كما لم نواف بتقرير اللجنة المُشكلة لإستكمال تعديل النظام الأساسى وفقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٢٩ والمؤرخ ٢٠٢١/٦/١٣ الخاص بمراجعة المركز الرئيسي خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وتقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠. - **يتعين بيان ما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة في هذا الشأن مع تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وعقد جمعية عامة غير عادية لعرض وإقرار تلك التعديلات.**	- جارى العمل على توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ والجمعية العامة العادية المنعقدة فى ٢٠٢٠/١١/٤ . - قامت اللجنة باستكمال تعديل النظام الاساسى وسيتم موافاة سيادتكم بصورة من تقرير اللجنة مع العرض على مجلس ادارة الشركة الموقر تمهيداً لعقد جمعية عامة غير عادية .
- ما زال لم يتم الإلتزام بتوصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد وفقاً لأحكام المواد "٢١ ، ٢٣ ، ٢٥" من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بالإلتزام بإمساك الدفتر المشار إليه تطبيقا لأحكام القانون.**	- جارى العمل على إمساك دفتر خاص بالجرد حيث تم تجهيز دفتر لهذا الغرض وجارى العمل على توثيقه من الشهر العقارى .
- **تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة ، وقد تبين بشأنها ما يلى :** - قامت الشركة بإجراء مطابقة محاضر جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ على السجلات بمعرفتها ولم تسفر هذه المطابقة عن أى فروق بالزيادة أو النقص ، وبالمراجعة تبين عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو توحيد طريقة التسجيل بالسجلات لإمكان المطابقة مع محاضر الجرد وضرورة إستكمال إستيفاء سجلات الأصول لإمكانية المطابقة والرقابة عليها وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما قامت به اللجنة المُشكلة لتحديث سجلات الأصول إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن عدم إستيفاء وقصور سجلات الأصول الثابتة الممسوكة بالقطاع المالى ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو توحيد طريقة التسجيل بالسجلات لإمكان المطابقة مع محاضر الجرد مع ضرورة إستكمال سجلات الأصول لإمكان المطابقة والرقابة عليها وموافاتنا بما قامت به اللجنة المُشكلة لتحديث سجلات الأصول.**	- تم فتح سجلات للاصول بكافة مناطق الشركة على مستوى الصنف والعدد (اثاث – عدد – الات) نظراً لان ادارة الشركة لا مركزية . - وقد قامت كل منطقة من مناطق الشركة فور الأنتهاء من اعمال الجرد بمطابقة كل الوحدات على السجلات الموجودة بالاضافة الى ما هو مسجل بالإدارات التجارية من عهد شخصية . - بالاضافة الى انه ما زالت اللجنة تمارس اعمالها لاتساع نطاق عمل الشركة وتعدد المواقع الجغرافية وسوف يتم موافاه سيادتكم بتقرير اللجنة فور الانتهاء منها .

الملحوظة	الرد
- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض مواقع الشركة (شونة السنبلاوين بمنطقة الدقهلية ، شونة أبو صوير بمنطقة الإسماعيلية ، منطقة بورسعيد بالكامل) وذلك للتحقق من خلوها من أية تصرفات أو قيود عليها فى ٢٠٢١/٦/٣٠. - **يتعين موافاتنا بالشهادات السلبية المطلوبة للتحقق من خلو أصول الشركة من أية تصرفات أو قيود عليها.**	- سيتم موافاة سيادتكم بالشهادات السلبية التى لم ترد فور ورودها .
- ما زالت ملاحظاتنا قائمة والمُبلغة للشركة بتقريرنا رقم ١٦٩ المؤرخ ٢٠٢٠/٩/٢١ عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بشأن ورود شهادات سلبية تتضمن وجود مُلاك آخرون ومُسمى مُخالف لإسم الشركة ، **ومن صور ذلك :** * ورد للشركة الشهادة رقم ٢٥٨٢٣ الخاصة بمجمع أبو شعبان بمساحة ٢٢ سهم ٣ قيراط ٢ فدان والتى تضمنت وجود مُلاك آخرون لأجزاء من تلك المساحة مع الشركة.	- تم الانتهاء من جميع إجراءات تسجيل هذه الارض وباقى نقل التكليف بالسجل العينى باسم الشركة اما بخصوص تعدد الاسماء فهذه الشهادات تصدر على ما يسمى احواض حيث تكون المساحة متداخلة فى اكثر من حوض .
* ورد للشركة عدد ٤ شهادات خاصة بشونة منيا القمح بمساحة ١ سهم ١٩ قيراط ٢ فدان والتى تضمنت إسم المالك مشروع رقم ١٧ تموين (إقامة صومعة ومخزن غلال) وضع يد ومنافع.	- جارى إتخاذ إجراءات تسجيل هذه الارض لصالح الشركة ونقل الملكية باسم / الشركة .
* ورد للشركة عدد ٧ شهادات سلبية بمساحة ٢ سهم ٦ قيراط ١ فدان بناحية بشالوش بمركز ميت غمر، والتى تضمنت وجود مُلاك آخرون لتلك المساحة وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠. - **يتعين دراسة ما سبق وبيان ما ستتخذه الشركة من إجراءات قانونية نحو تعديل ما ورد بتلك الشهادات من بيانات حفاظاً على حقوق الشركة.**	- وردت الشهادات السلبية بموجب اسماء مالكين وليس الشركة وجارى تسجيل هذه الارض وتعديل الشهادات السلبية باسم الشركة .
- رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتشكيل لجنة لإجراء رفع مساحي لأراضي الشركة ، وبحث ودراسة الفروق المساحية وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بأسباب تلك الفروق وإتخاذ كافة الإجراءات التى تكفُل التحقق من المساحات الفعلية لأراضي الشركة ، تنفيذاً للقرار رقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ بتشكيل لجنة تختص بإجراء الرفع المساحى للأراضي المملوكة للشركة على الطبيعة. - فما زالت ملاحظاتنا قائمة حيث أسفرت مطابقة الشهادات السلبية وشهادات السجل العينى بمعرفتنا لبعض أراضى الشركة مع العقود وسجل الأصول والرفع المساحى الذى تم بمعرفة اللجنة التى تم تشكيلها بالقرار رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠١٢ عن وجود فروق ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بشأن أعمال الرفع المساحي وما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥.**	- صدر قرار العضو المنتدب لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة لاعمال الرفع المساحى واجتمعت اللجنة وحصلت على عقود أملاك الشركة وجارى مخاطبة مديريات المساحة لاتخاذ أعمال الرفع المساحى .

الملحوظة	الرد
- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بمساحة قدرها ١٩ سهم و١٠ قيراط نتيجة توسعات طريق. - **يتعين سرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتي يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.**	- تقدم القطاع القانونى بطلب للهيئة العامة للطرق والكبارى لتنفيذ هذا الحكم وما زالت اجراءات التنفيذ محل البحث والدراسة بالهيئة وجارى المتابعة لحين تنفيذ هذا الحكم على الهيئة .
- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، منها الدعوى رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١٣ مدنى كلى الزقازيق طعن مقام من الشركة ضد ورثة أحمد محمد صالح حيث أقام الورثة الدعوى رقم ٥١ لسنة ٢٠١٣ مدنى كلى الزقازيق للمطالبة بالحقوق الفنية العقارية عن تأميم مطحن أحمد صالح وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٧/١٠ بعدم جواز نظر الدعوى وطعن الورثة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٨٢ لسنة ٧ ق . س . ع المنصورة – مأمورية الزقازيق ، وقضى فيها بجلسة ٢٠١٧/٣/٢٩ بإلزام الشركة وآخرين بأن يدفعوا لورثة أحمد صالح مبلغ ١١,٩٠١ مليون جنيه ، وطعنت الشركة على هذا الحكم بالنقض ٨٤٩٩ لسنة ٨٧ ق وقد تم وقف تنفيذ الحكم وقضى فيه بجلسة ٢٠١٩/١/٢٨ بإلغاء الحكم المطعون عليه وتم تعجيل الإستئناف ومحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩ ، ومكون عنها مخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٤ مليون جنيه. - على رغم ما ورد بمستندات وبيانات القطاع القانوني من أن حكم النقض تضمن في حيثياته بأن المُلزم بالتعويض هو وزير المالية. - **يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع القضايا والطعون الخاصة بأرض مطحن أحمد صالح لبيان موقف المخصص المكون لما لذلك من أثر مالي علي القوائم المالية ، مع بيان مدي إلزام السيد وزير المالية بالتعويض كما هو وارد بمستندات القطاع القانوني.**	- صدر حكم نهائى بتثبيت ملكية الشركة على هذه الارض وتم تقديم طلب بالشهر العقارى بالزقازيق لتسجيل الحكم بالشهر العقارى لصالح الشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة وإعادة دراسة المخصص عقب الانتهاء نهائياً من الدعوى .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط ، تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ١,٧٨٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية ، نحو ١,٧٨٣ مليون جنيه يخص أرض شطا بدمياط) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.	- الدعوى رقم ٣٦٣٢ لسنة ٣٧ ق ببراءة ذمة الشركة من مقابل الانتفاع قدره ٧,٥٨٨ مليون مكون عنها مخصص ٧,٥ مليون – الدعوى رقم ١٢٢٦٤ لسنة ٢٩ ق ببراءة ذمة الشركة ٤,٦٦٦ مليون جنيه منذ عام ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٤ مكون عنها مخصص بذات القيمة صدر فيها بعدم جواز نظر الدعوى بالدعوى رقم ٤٩٧٩ لسنة ٢٠٠١ مدنى كلى المنصورة والمؤيد بالاستئناف رقم ٣٧٧٠ لسنة ٥٤ ق س ع المنصورة طعنت عليه الشركة بالطعن رقم ٣٢٣٢٧ لسنة ٦٧ ق ادارية عليا

الملحوظة	الرد
- وذلك رغم ما اوصت به الجمعيات العامه واخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح - تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوى الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.**	- وقد صدر فى هذه الدعاوى حكم بندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق عناصر الدعوى وتحديد قيمة الريع وما زالت هذه الدعاوى لم تناقش أمام مكتب الخبراء وبالتالي وجب تجنب مخصص بكامل المبلغ حتى يصدر أحكام فى هذه الدعاوى حيث أن هذه المبالغ عن مقابل الانتفاع بأرض مخبز الفردوس . - الدعوى رقم ١٢٢٦٤ لسنة ٢٩ ق صدر فيها حكم بعدم جواز نظر الدعوى وتم الطعن على هذا الحكم بالطعن رقم ٣٢٣٢٧ لسنة ٦٧ ق أدارية عليا وتم عمل مخصص بكامل المبلغ حيث قضى فى هذه الدعوى ضد الشركة وبالتالى مرجح خسارة الدعوى . - الدعوى رقم ١٦٧٢٧ لسنة ٣٩ ق ببراءة ذمة الشركة من مبلغ ٤,٨٣٨ مليون مكون عنها مخصص بكامل المبلغ . - الدعوى رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٣٩ ق ببراءة ذمة الشركة من مبلغ ٢,٠٧٠ مليون ومكون عنها مخصص بكامل المبلغ . در الحكم لصالح الشركة وتم اعلان الصيغة التنفيذية للمحافظة وآخرين – الهنجر تحت يد المحافظة وتوجد صعوبة فى تنفيذ الحكم الأمر الذى ترتب عليه مكون مخصص بقيمة الهنجر والمنقولات . - الدعوى رقم ١٣٦٤١ لسنة ١٥ ق قضاء ادارى الشرقية ضد / محافظ الشرقية وآخرين . - الدعوى رقم ٣٠٣٢ لسنة ٢١ ق ضد/ محافظ الشرقية . - الدعوى رقم ١٣٢٦٧ لسنة ١٥ ق المقامة من مجلس مدينة أبو حماد للمطالبة بريع مخبز أبو حماد . - الدعوى رقم ٦٩٥٠ لسنة ٢٤ ق ضد/ محافظ الشرقية وآخرين للمطالبة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ وقدره ١,٧٨٨ مليون جنيها عن السنوات من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٨ وهذه الدعوى تدخل فيها المدد المقام عنها الدعاوى السابقة وصدر فيها حكم بندب مكتب خبراء وزارة العدل بجلسة ٢٠٢٠/١٠/٢٢ مكون لها مخصص بكامل المبلغ وهو عبارة عن مقابل ريع مخبز ابو حماد حيث لم يفصل فى المنازعات بين الشركة ومحافظة الشرقية بشأن هذا الريع - الدعوى رقم ٧٦٦ لسنة ٢١ ق للمطالبة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ ٤٠٦٣٤٩ عن المدة من عام ١٩٨٣ حتى ٢٠١٤ وقضى فيها لصالح الشركة ببراءة ذمتها عن المدة من عام ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٠ وطعنت الشركة على هذا الحكم كما طعنت محافظة الشرقية على هذا الحكم بالطعن رقم ٦٢٦٥٢ لسنة ٦٧ق ادارية عليا . - والدعوى رقم ٣٩٤٧ لسنة ٢٤ ق قضاء أدارى الشرقية مقامة للمطالبة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ وقدره ٥٤٢٧١٥ جنيها متداخل فيها المدة محل الدعوى رقم ٧٦٦ لسنة ٢١ ق وجارى المتابعة بالإضافة الى انه مكون مخصص بكامل القيمة حيث أن المحافظة قد طعنت على الحكم الصادر لصالح الشركة وحتى ينتهى الامر بين الشركة والمحافظة حول هذا الريع . - صدر فيها حكم لصالح الشركة ببراءة ذمتها وطعنت الدولة بالطعن رقم ٤٧٠٤٢ لسنة ٦٤ ق ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/١٠/٧ ومكون لها مخصص حيث أن الدولة قد طعنت على حكم براءة الذمة وحتى يصدر فيها حكم لصالح الشركة في الطعن سالف البيان . - الدعوى رقم ٣٣٨٧ لسنه ٥ ق دمياط مقامه ضد محافظ دمياط لعمل المقاصه الثمنية بين أرض الشركة المنزوع ملكيتها والارض المخصصة للشركة بالبدل عن هذه الارض ومازالت الدعوى متداوله بالجلسات ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/٩/٢٥ - ويوجد متابعه مستمرة من جانب القطاع القانونى حتى يصدر فيها حكم لصالح الشركة .

الملحوظة	الرد
- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ أو بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة العامة للصوامع (المُلغاة) ، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني بالشركة فإنه لم يتم تسجيل أي مواقع جديدة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. - **يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.**	- تقدم القطاع القانونى للوحدات التى مازالت لم يتم تسجيلها وهى (ارض مخبز منيا القمح - ارض شونة منيا القمح - ارض مطحن احمد صالح - ارض مجمع فاقوس - ارض مطحن ارجيروس - ارض مطحن سندوب بالمنصورة) ومازالت الاجراءات لم تنتهى بالشهر العقار نظرا لوجود بعض المعوقات التى فى سبيلها للازاله .
- ما زال الوضع قائماً بشأن وجود تعديات من الغير على بعض وحدات ومواقع الشركة وفقاً للزيارات الميدانية التى تمت بمعرفتنا ووفقاً لما تم تقديمه لنا من بيانات ومستندات من القطاع القانونى بالشركة ، منها التعدي على (شونة منيا القمح ، مطحن السنانية ، مطحن القاضي ، مطحن السادات). - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة متابعة الإجراءات القانونية حيال التعديات من الغير حفاظاً على ممتلكات الشركة.**	- **شونة منيا القمح :** - صدر قرار مجلس مدينه منيا القمح رقم ٤٨ لسنه ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢ بغلق المطلات وجارى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ القرار بمعرفه الادارة القانونية بالشرقية . - **مطحن السنانية :** - جارى دراسة ما ورد بالملاحظة . - **مطحن القاضى :** - اقامت الشركة الدعوى رقم ٢٢٧٧ لسنه ٢٠١٩ وطلبت فى ختامها سد المطلات وقضى فيها بالرفض طعنت الشركة بالاستئناف رقم ٧٦٣ لسنه ٧٢ ق ومحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/١٠/٢٣ - . **مطحن السادات :** - اقامت الشركة الدعوى رقم ٩٤٨ لسنه ٢٠١٩ لسد المطلات والدعوى متداوله بالجلسات ومحدد لنظرها ٢٠٢١/٩/٢٩ وجارى المتابعه لحين صدور حكم لصالح الشركة بسد هذه المطلات
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر. **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .

الملحوظة	الرد
- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢١/٦/٣٠ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية منها وذلك وفقاً للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية. - **يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلالها.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر فى تقدير الاعمار الإنتاجية للاصول التى لم تهلك دفترياً وذلك فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .
- **بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٢,٧٢٦ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :** * نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمي شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١. - **يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة.**	- هذه الارض تم شرائها بموجب عقد بيع ابتدائى وتم سداد جزء من قيمه الارض للبائعين وتقدمت الشركة بالطلب رقم ٥٢١ لسنه ٢٠٢١ ولكن توجد معوقات فى تسجيل الارض هى مطلوب الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع له الارض تفيد عدم تحرير مخالفات للمبانى المقامة من الشركة على هذه الارض – او رخصة هذه المبانى – لا توجد رخصة للمبانى – الارض تحت يد الشركة والوضع مستقر – وهذه الارض مؤجرة لشركة ابن سينا للادوية .
* نحو ٦٦٦,٤٥٤ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١ ، وحتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١ لم يتم الرفع على الأصول الثابتة. - **يتعين موافاتنا بالموقف النهائي وإجراء التصويب اللازم في ضوء محضر بدء التدريب الأمر الذي يشير إلى إنتهاء التركيبات وإختبار الشبكة للإستفادة من المال المستثمر فى المشروع.**	- تم عمل محضر بدء التدريب مع شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبدء العمل الفعلى بداية من ٢٠٢١/٧/١ وسيتم اجراء التسويات اللازمة فى العام المالى القادم ان شاء الله مع مراعاة اثر ذلك على حساب الاهلاك .
- **رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة وتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال المستثمر في أصول الشركة ، إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مما إنعكس أثره على الربحية ، ومن صور ذلك :**	

الملحوظة	الرد
* عدم الوصول للقدرة التعاقدية لدقيق إستخراج ٨٢% لبعض مطاحن الشركة حيث بلغت الكمية غير المطحونة ٢٦١,٠١١ ألف طن قمح والبالغة ٩٧٧,٤٦٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ٢٦,٧% و ٤٢,٠٩٩ ألف طن قمح لعدم الوصول للطاقة المستهدفة بالموازنة والبالغة ٤١٤,١٥٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ١٠,١٧%. * تدنى الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة الإسماعيلية البالغة ٣٠٠٠ طن بنسبة ٣٧,٥% من إجمالى الطاقة المتاحة البالغة ٨٠٠٠ طن. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة للشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر.**	- يتم تحديد الكميات المطحونة من خلال لجنة البرامج وفى ضوء ما يتم صرفه للمخابز من خلال شركة سمارت الامر الذى اثر على إستغلال الطاقات المتاحة وتم التعاقد مع شركة اوكريم الايطالية على تطوير مطحن السنانية لإنتاج الدقيق إستخراجات ٧٢% الى ٨٢% حتى يتم الإستفادة منه لإنتاج دقيق إستخراج ٧٢% فى حالة إنخفاض الكميات المخصصة من لجنة البرامج .كما يرجع إنخفاض الكميات المنتجة من المكرونة الى إتباع سياسة البيع النقدى بجانب المنافسة الشديدة مع مصانع القطاع الخاص ذات التكلفة الاقل والمرونة فى عمليات البيع التى تتم من خلالها عن طريق البيع الآجل ولفترات طويلة .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتى بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه. - **يتعين بحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة وسيتم إجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة .
- **تم جرد المخزون فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ نحو ٣٢,٣٠٤ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي :** - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢ .
- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغ أرصدتها فى ٢٠٢١/٦/٣٠ حوالى ٢٦٨,٠٦١ ألف طن من القمح المحلى ، ١٨,٧٧٢ ألف طن من القمح المستورد ، نظراً لعدم تصفية صوامع وشون الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠. - حيث أسفر ما تم من تصفيات للأقماح المحلية والأقماح المستوردة بالصوامع والشون خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢١ عن وجود زيادات تقدر بنحو ٢٨٥,٦ طن قمح مستورد ونحو ١٠٩,٩٥٣ طن قمح محلي والتى لم يتم إخطارنا بمواعيد تصفيتها بالمخالفة لما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بوضع برنامج زمنى لتصفية الصوامع وموافاة كل من الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب حسابات الشركة الخارجي به. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع بيان أسباب تلك الزيادات وموافاتنا.**	- **بالنسبة للاقماح المستوردة :** - تم تصفية صوامع المنصورة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٠ وتم تصفية صوامع الاسماعيلية بتاريخ ١٧/ ٨ /٢٠٢١ كما تم تصفية صوامع الزقازيق بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٣ . - **بالنسبة للاقماح المحلية :** - يتم التأكد من سلامة أرصدة الشون والصوامع المعدنية عند تصفيتها وهو ما تحقق فعلاً بعد ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث تم تصفية جميع الشون .

الملحوظة	الرد
- مـا زال رصـيد المخـزون " قطـع غيـار ومهمـات " فـى ٢٠٢١/٦/٣٠ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة) وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.**	- سيتم التصرف فى المخزون الراكد مستقبلاً بما يعود بالنفع على الشركة خاصة وانه قد تم عرض معظم هذه الاصناف للبيع أكثر من مرة ولم تصل للسعر الاسترشادي وسوف يتم عرض هذا المخزون على الشركات الشقيقة لإمكانية الاستفادة منه .
- مخالفة توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ وردود الشركة المتكررة بوضع دورة مستندية لمخلفات الطحن حيث بلغت كمية القمح المطحون مختلف الدرجات حوالى ٨٩٧,٢١١ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بما يعادل حوالى ٨٧٦,٠٨٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ٢١,١٢٥ ألف طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٧٦٩ طن فقط بفارق قدره حوالى ٢٠,٣٥٦ ألف طن. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة ووضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالى والإفادة.**	- جارى دراسة عمل وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن . - علما بان مخلفات الطحن يظهر اثارها فى ارتفاع نسب التصافى والعائد منها يؤول لصالح هيئة السلع التموينية وذلك عند زيادة معدلات التصافى للنخالة الخشنة .
- مخالفة توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإرسال المصادقات لكافة العملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والموردين وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها ومراجعة ما يرد من ردود عنها ، حيث قامت الشركة بإرسال بعض المصادقات عن أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ لعدد (٤ من العملاء المدينين وعدد ٢٨ من أصحاب الأرصدة المدينة وعدد ١٢ من الموردين المدينين) في ٢٠٢١/٨/٨ ودون إشرافنا عليها ، ولم نتلق أى ردود عليها لتحقيق الأرصدة في ذات التاريخ. - **يتعين الإلتزام مستقبلاً بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإرسال المصادقات لكافة العملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والموردين وموافاتنا بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها ومراجعة ما يرد من ردود عليها**	- سيتم تنفيذ ما ورد بالملاحظة عند إعداد المصادقات خلال العام المالي القادم .

الملحوظة	الرد
- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية حيث لم يتم تصوير القوائم المالية بصافي المدينين والأرصدة مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تطبيقاً للفقرة رقم (٣٣) من المعيار والتي تقضي بأنه " على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات ، حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث. ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون وخصم الإضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين ". - **يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك.**	- تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ١ والخاص بعرض القوائم المالية حيث تم عرض حساب العملاء بكامل قيمته وتم عرض المخصصات بكامل قيمتها .
- بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١,٥٨٥ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات ، **ومن صور ذلك :** - نحو ٦,٦١٧ مليون جنيه مديونيات صدرت عنها أحكام لصالح الشركة بالحبس أو التعويض ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه. - نحو ٦١٧ ألف جنيه مديونيات تم إنقضاء الدعاوى الخاص بها بالتقادم وقضي فيها بالسقوط. - نحو ٥٩٦ ألف جنيه مديونيات توفى أصحابها. - **ونشير في هذا الصدد إلي ما يلي :** - قامت الشركة برفع دعوتي الجنح أرقام ٢٥٣١ ، ٢٠٥٨ لسنة ١٩٩٨ جنح مباشر منيا القمح على السيد/ حسن حافظ عرابي البالغ مديونيته ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه وقضي فيها بالحبس والتعويض ، ثم قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي منيا القمح وقضي فيها بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥ بإلزام المُدعي بأن يؤدي للشركة مبلغ ٤٣٤ ألف جنيه على سبيل التعويض وتم تقديم أوراق الحكم للتنفيذ وتم تحديد يوم ٢٠٢٠/١٢/٢ لبيع المنقولات المحجوز عليها بمعرفة إدارة تنفيذ الأحكام ، وحتى تاريخه يونيه ٢٠٢١ تم تحصيل مبلغ ٣٠ ألف جنيه من المذكور ، وحتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١ بلغ المبلغ الذي تم تحصيله من المذكور نحو ٤٥ ألف جنيه دون بيان أثر ذلك على مجمع الإضمحلال للمدينين. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات ، مع ضرورة بيان أثر المبالغ المُحصلة من السيد/ حسن حافظ عرابي على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.**	١-هذه المديونيات كما هو موضح يزيد عمر بعضها عن عشرين عاماً وحالياً لا يتم البيع حالياً بالآجل وبالنسبة للاحكام الصادرة فقد قامت الشركة بإبلاغ إدارة جهاز تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية وأيضاً جهاز الكسب غير المشروع وجارى المتابعة المستمرة من قبل القطاع القانوني لمحاولة تحصيل تلك المديونيات والمخصص المكون كافي حيث تبلغ نسبته ٩٩% . - تم إحالة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حينه إلى التحقيق وتم الحكم عليه . ٢-كما تم بتعاون هيئة الرقابة الإدارية مع الشركة موافاتهم مؤخراً بعدد (٣) ملفات بالاحكام الصادر على كبار المدينين والتى تعذر تنفيذها للمعاونة فى التحرى عنهم وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وهم : - **المهندس / حسنى رمضان ، السيد / يحى عرام** وتبلغ مديونتهما ٤٩٥٥٥٢٩ جنيه . - **السيد / النقراشى عويضة ارمانيوس** وتبلغ مديونته ٢١٦١٢٦٥ جنيه . - **شركة آمون للمقاولات (مروان مدحت يوسف)** وتبلغ المديونية ١,٢١٨ مليون جنيه . - **بالنسبة للسيد / حسن حافظ** فقد تم تحصيل مبلغ ٤٠ الف جنيه حتى تاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠.

الملحوظة	الرد
- تضمن حساب العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٦/٣٠ بعض المبالغ المتوقفة والبالغة نحو ٧٨٧,٤٠٨ ألف جنيه للعملاء (عبد المسيح عزيز خله ، محمد سعيد العمرى ، إبراهيم عبد العزيز جادو) عن تعاملات خلال الأعوام المالية ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، وفقاً للبيانات المُقدمة لنا من الشركة فإن الأحكام الصادرة لصالح الشركة إنقضت بالتقادم المسقط لحق الشركة ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه جاري عرض مذكرة على الجمعية العامة للشركة لإعدام تلك المديونيات. - **يتعين سرعة موافاتنا بتك المذكرة قبل العرض على الجمعية العامة للشركة مع ضرورة أن يتوافر بها ما تقضي به أحكام المادة رقم (٢٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل.**	- جارى عرض مذكرة لإعدام مديونيات الثلاثة للعملاء (عبد المسيح عزيز خله ، محمد سعيد العمرى ، إبراهيم عبد العزيز جادو) وسيتم موافاة الجهاز المركزى للمذكرة قبل العرض على الجمعية العامة للشركة .
- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للضرائب المستقطعة بمعرفة الغير والبالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٨,٢٨٣ مليون جنيه. - **يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.**	- تم مخاطبة الجهات المعنية للحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ .
- **بلغت الأرصدة المدينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٩,٣٨٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي:** - **بلغت الأرصدة المدينة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٧,٣٠٤ مليون جنيه وقد تضمنت نحو ٨,٨٠٧ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مُرحلة يقابلها مخصصات بنحو ٣,٢٢٣ مليون جنيه (نحو ٧٢٣ ألف جنيه مشكوك في تحصيلها ، نحو ٢,٥ مليون جنيه بمخصص القضايا) ، وقد لوحظ بشأن بعضها ما يلي :** * نحو ٣,٠٨٠ مليون جنيه قيمة عجوزات أرباب العهد منذ سنوات عديدة بعضهم تم إنهاء خدمتهم. * نحو ٢,٩٨٧ مليون جنيه قيمة المستحق على النقراشي عويضة أرمانيوس ، وشركة آمون للمقاولات والمرفوع بشأنهما قضايا صدر الحكم فيهما لصالح الشركة ولم ينفذ حتى تاريخه ، رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بضرورة قيام الشركة بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والتي تخص شركة أمون للمقاولات والنقراشي عويضة أرمانيوس حفاظاً على أموالها. * نحو ٢,٥٩٤ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على الشركة المصرية الخليجية (يحي محمد حسن البشير) وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٩٢٦٧ لسنة ٢٠٠٢ للمطالبة بنحو ٤,٣٣٠ مليون جنيه (كامل قيمة المديونية والمُسدد منها مبلغ نحو ١,٧٣٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٢) وقد تم رفضها وإستأنفت الشركة بالإستئناف رقم ٩١٦٠ لسنة ١٢١ ق القاهرة وقضت محكمة الإستئناف برفض الإستئناف ، وتم الطعن عليه بالنقض رقم ١٨٧٢ لسنة ٨٠ ق ولم يُنظر حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، ومكون لها مخصص بنحو ٢,٥ مليون جنيه ضمن مخصص المطالبات والمنازعات. - **يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات ومتابعة القضايا خاصة وأن نسب الخصم المُستقطعة من بعض العاملين لا تتناسب مع المدة المتبقية لهم بالخدمة وتحديد الموقف المالي للعاملين الذين تم إنهاء خدمتهم ، مع تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها.**	- تقوم الشركة بالخصم من المستحقات وفقاً للضوابط المحددة وكذا أي مستحقات أخرى من وثائق تامين واسهم وإذ لم تفي بالسداد يتم رفع دعاوى مدنية على المدينين للحصول على مستحقات الشركة . - جارى تقديم طلب للتحرى عن محل أقامة النقراشى عويضه أرمانيوس للتنفيذ عليه تقدمت الشركة للحجر على منقولات الممثل القانوني لشركة آمون للمقاولات بأدارة تنفيذ الاحكام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية - جارى متابعة النقض المقام من الشركة رقم ١٨٧٢ لسنة ٨٠ ق بالاضافة الى انه مكون مخصص بنحو ٢,٥ مليون جنيه ضمن مخصص المطالبات والمنازعات..

الملحوظة	الرد
* نحو ١,٤ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على مستأجر شونة السلام السيد/ محمد عبد رب النبي ، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني فقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي الزقازيق ضد المذكور للمطالبة بكامل قيمة الإيجار المُستحق عن تأجير الشونة خلال الفترة من ٢٠١٦/٤/٥ حتي ٢٠١٧/٣/١ بالإضافة إلى الفوائد القانونية وبجلسة ٢٠١٨/٥/٢٨ قضي فيها لصالح الشركة بتعويض قدره مبلغ ١,٤ مليون جنيه والفوائد القانونية وقد تم إعلان المذكور بصورة تنفيذية من هذا الحكم وأنه جاري التنفيذ. - يتعين موافاتنا **بما إتخذته الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالحها والحصول على مبلغ التعويض.**	- قام مستاجر شونة السلام السيد / محمد عبد رب النبي بتوريد المديونية المستحقة عليه والبالغة ١,٤ مليون جنيه بالاضافة الى نصف الفوائد القانونية تنفيذاً لقرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بالتمرير بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٣ .
- لم نواف بالشهادات المؤيدة لبعض الأرصدة بحساب التأمينات لدى الغير والتى تبلغ نحو ٤٧٦ ألف جنيه ، وذلك رغم توصيات الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالشهادات المطلوبة مع العمل على إسترداد التأمينات التى أنتفى الغرض منها. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بموافاتنا بالشهادات المطلوبة مع العمل على إسترداد التأمينات التى أنتفى الغرض منها.**	- سيتم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالشهادات فور ورودها .
- **بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٦١,٨٣١ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى :** - بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى) . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ مستقبلاً .
- **بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :** * نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة ، بخلاف ورود نموذج رقم ٣٢ فحص عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وإنتهي الفحص إلى إستحقاق ضريبة قدرها ١٨٠,٧٧٤ مليون جنيه وتم الإعتراض عليه وإحالة الملف إلي اللجنة الداخلية وما زال متداول حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، وقد بلغ المُسدد عن تلك الفترة نحو ١٣٨,٨٢٩ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤١,٩٤٥ مليون جنيه. * نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية. - **يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.**	- تم إعادة دراسة مخصص الضرائب وتم تدعيمه بنحو ٣,٥ مليون جنيه .

الملحوظة	الرد
- **بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٤١,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبة ٨٧,٣٢% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٨,٠٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.** - **ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/٦/٣٠ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي :** * نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلي الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهدة الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ ، وقضي فيها بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ لصالح الشركة بإلزام المذكور بسداد المبلغ سالف الذكر وفوائد ٤% من تاريخ المطالبة في ٢٠١٦/١١/٦ ، وطعن المذكور على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩. * نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه وصدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ ألف جنيه وتم الطعن عليه بالإستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/١٤. - **يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر وبيانها والإفادة.**	- ١,٠٩٢ مليون جنيها عجز عهدة بالدقيق ٣,٨٢ بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال المدة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتى ٢٠١٦/٥/٣ ضد/ محمد عبد العزيز مقام عنها الدعوى رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ م٠ك الزقازيق وقضى فيها لصالح الشركة بقيمة العجز وفوائد ٤% طعن المدين على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩ وجارى اتخاذ اللازم فى ضوء ما ورد بتقرير الجهاز بشأن هذه المديونية . - صدر فيها حكم لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ الف جنيها وطعن المدين عليه بالاستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومحدد لنظره جلسة ٣ / ١١ / ٢٠٢١ . - بالإضافة الى انه سيتم قيد تلك المديونيات بالسجلات خلال العام المالي القادم ان شاء الله .
- **بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٨١,٦٠١ مليون جنيه تتمثل فى :** * نحو ١٣,٤٠٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، في حين أن الغرامات والعقوبات التموينية على مطاحن الشركة المُسددة طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وتطبيق رقابة فعالة للحد من هذه المخالفات.**	- قامت الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وقد وجدت مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى حيث يتم موافاتنا بها عند المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية الامر الذى يستلزم ضرورة تكوين مخصص لمواجهة اى غرامات قد تطرأ على الشركة
* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٢ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت الشركة على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ومازالت متداولة. - **يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.**	- جارى متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة فى هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتيجة الدعوى .

الملحوظة	الرد
* **نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ،** **<u>ويتصل بذلك :</u>** - تم سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية. - تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه، قامت الشركة بسدادها خصماً من حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة. - بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتي ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١. - بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.**	- تم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الإعتراض عليه من قبل الشركة فى المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية حساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وإخطار الشركة بتحديد جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة بالإضافة انه تم سداد مبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ كما تم سداد مبلغ ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ كما تم سداد مبلغ ٢١,٢٩٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد مصلحة الضرائب عن المطالبات الواردة الى الشركة عن الفترة من ٢٠٠٥/٦/٣٠ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وما زالت الدعوى متداولة .
- **<u>الإقرار الضريبى :</u>** - عدم تضمين الإقرار الضريبى لمبالغ الضرائب العقارية التى تم سدادها خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٣) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على أنه " يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم الرسوم والضرائب التي تتحملها المنشأة عدا الضريبة التى يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون " . - **يتعين الإلتزام بأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.**	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- **بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٧٤,٢٩٩ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٤١٤,٨٥٣ مليون جنيه (مدين) ، <u>وبالمراجعة تبين ما يلى :</u>** - **تم إجراء مطابقة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٧,٤٦٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩١,٥٣٠ مليون جنيه فضلاً عن وجود مبلغ نحو ٦٠,٢٦٩ مليون جنيه تحت مسمي الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات وقد أسفرت التسوية المالية الواردة بالمطابقة على الأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات عن وجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه ، <u>وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :</u>**	

الملحوظة	الرد
- **تضمنت تلك المطابقة المبالغ التالية والتى لم يتم تسويتها :** * مبلغ نحو ٧,٧٥٠ مليون جنيه قيمة عمولة التخزين بزيادة قدرها ٢,٣٧٠ مليون جنيه عن قيمة عمولة تخزين القمح المستورد المُدرجة بالإيرادات (خدمات مباعة) والبالغة نحو ٥,٣٨٠ مليون جنيه. * مبلغ نحو ٥٣٦ ألف جنيه تحت مسمي مستحقات الشركة عن منظومة (ب) بنسبة ١٥% الخاصة بمطحن الكرام عن ثلاثة أشهر. * مبلغ نحو ١٣٥ ألف جنيه مستحق للشركة فرق الغرامة التى تم حسابها بالخطأ لمطحن الفيروز والتى سبق وأن تم خصمها من المخصصات الأخري. أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية: * فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١). * مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التسويات للازمة فى ضوء نتيجة الدراسة علماً بأنه تمت المطابقة على ارصدة وحسابات وتعاملات الشركة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- **تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢١/٦/٣٠ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز كما يلي :** * نحو ٦٩,٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر تمثل فروق مستحقات مخابز.	- تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية .
* نحو ١٩,١٧١ مليون جنيه تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص. - تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢١/٦/٣٠. - كما أوصت الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ودراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم فى هذا الشأن وهو ما لم نواف بما تم بشأنه حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١. - **يتعين ضرورة تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة ببحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية والإفادة.**	- تمثل هذه الارصدة مبالغ مستحقة للقطاع الخاص طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (ح / الموردين) ويتم إجراء التسويات اللازمة فور ورود اى سداد لتلك المستحقات من الهيئة العامة للسلع التموينية . - بالنسبة للفروق الواردة بالملاحظة فسيتم دراستها وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة .

الملحوظة	الرد
- **تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢١/٦/٣٠ المبالغ التالية :** * نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك بإسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شطا بناحية دمياط ، وفي ٢٠٢٠/١٢/٢٧ ، تم إعداد مذكرة من الشئون القانونية بشأن توقيع عقد تعويض عيني عن نزع ملكية أرض شطا، متضمنة أنه تم الإنتهاء من تحرير العقد والحصول على صورة منه ، وتضمن بالبند السابع تنازل الشركة عن جميع الدعاوي المرفوعة حالياً مع التعهد بعدم رفع أية قضايا مستقبلاً بخصوص الأرض المذكورة وفي حال رفع أية دعاوي يُصبح العقد الماثل لاغياً ، وتم طلب العرض على مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن وإقرار العقد وتفويض من له حق التوقيع على هذا العقد ، وهذا ما لم يتم حتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢١). * نحو ١,٤١٤ مليون جنيه بإسم/ مديرية الإصلاح الزراعي والجمعية المشتركة للإصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح بناءً على موافقة مجلس الإدارة فى ٢٠١٦/١١/٢٠ وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة. - **نكرر توصياتنا بضرورة موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية بشأن هذه العقود فى ضوء قرارات الجمعيات العامة العادية وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .**	- تم سداد هذا المبلغ لمحافظة دمياط نظير مقابل الانتفاع بالارض المخصصة للشركة ومقابل قيمة الفرق بين الارض المخصصة للشركة والمنزوع ملكيتها من الشركة لصالح محافظة دمياط وجارى التفاوض مع محافظة دمياط فى ضوء الاحكام الصادرة لصالح الشركة ببراءة ذمتها من مقابل الانتفاع . - تقدم القطاع القانونى لمديرية الاصلاح الزراعى بالزقازيق بطلب لتحرير عقد البيع فى ضوء كشف التحديد المساحى عن أرض مخبز منيا القمح وأحيلت الاوراق لهيئة الاصلاح الزراعى بالقاهرة للدراسة وتحرير العقد وجارى المتابعة لحين الانتهاء من اجراءات تحرير العقد .
- **شركة العربي لعبوات البلاستيك :** - تم إعداد مذكرة من قبل إدارة مراقبة الحسابات برقم ١٣٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ بشأن ما تكشف للشركة عن عدم سلامة حساب أسعار توريدات فوارغ الدقيق البلدي والنخالة الخشنة الموردة من شركة العربي لعبوات البلاستيك مفادها قيام الشركة بتشكيل لجنة لفحص بعض تعاملات المورد المذكور والتي إنتهت إلي وجود فروق مستحقة لصالح الشركة بنحو ١,٩٤٦ مليون جنيه عن أمري التوريد رقما ٨٧ في ٢٠١٨/١١/٢٨ ، ٨٨ في ٢٠١٩/١١/٣ وصرف مبالغ للمورد بدون وجه حق ، وتم إحالة الموضوع للقطاع القانوني بالشركة. - تم تحميل المورد بمبلغ نحو ١,٩٧٨ مليون جنيه مقابل مستحقاته طرف الشركة من توريدات وتأمينات بمبلغ نحو ١,٣٤٤ مليون جنيه وتسليمه للشركة شيك بمبلغ ٦٣٣,٤٣٦ ألف جنيه. - تم تشكيل لجنة بقرار السيد المهندس / العضو المنتدب رقم ٤٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٢ لفحص أعمال توريدات شركة العربي لعبوات البلاستيك خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، والتى إنتهت إلي أن المستحق للشركة طرف شركة العربي لعبوات البلاستيك مبلغ نحو ١,٠٧٠ مليون جنيه وذلك عن أمري التوريد رقما ٣٢٥ في ٢٠١٨/٦/٢٧ ، ١٢٧ في ٢٠١٩/١/١ ، وتم تحويل الموضوع للتحقيق والتى إنتهت إلى إبلاغ النيابة العامة ضد كل من المحاسب بإدارة المراجعة المالية بالقطاع المالي والسابق وقفه عن العمل وشركة العربي لعبوات البلاستيك مع إرجاء التحقيق الإدارى في الواقعة لحين الفصل في البلاغ الذي ستقدمه الشركة كما قامت الشركة بإبلاغ النيابة العامة وقيد المحضر برقم ١٨١ لسنة ٢٠٢١ إداري مركز الزقازيق أمام النيابة العامة كما تقدمت شركة العربي لعبوات البلاستيك بعدد ٦ شيكات لصالح الشركة على بنك مصر بالمبالغ التالية (شيك بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه ، شيك بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ، عدد ٤ شيكات قيمة كل شيك ١٤٢,٥٠٠ ألف جنيه) بإجمالي مبلغ ١,٠٧٠ مليون جنيه .	- تم تشكيل لجنة بقرار السيد المهندس / العضو المنتدب رقم ٤٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٢ لفحص أعمال توريدات شركة العربي لعبوات البلاستيك خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، والتى إنتهت إلي أن المستحق للشركة طرف شركة العربي لعبوات البلاستيك مبلغ نحو ١,٠٧٠ مليون جنيه وذلك عن أمري التوريد رقما ٣٢٥ في ٢٠١٨/٦/٢٧ ، ١٢٧ في ٢٠١٩/١/١ بخلاف ما سبق ، وتم تحويل الموضوع للتحقيق والذي إنتهي إلى إبلاغ النيابة العامة ضد كل من المحاسب بإدارة المراجعة المالية بالشركة والسابق وقفه عن العمل وشركة العربي لعبوات البلاستيك مع إرجاء التحقيق الإدارى في الواقعة لحين الفصل في البلاغ المُقدم للنيابة العامة والمُقيد برقم ١٨١ لسنة ٢٠٢١ إداري مركز الزقازيق أمام النيابة العامة.

الملحوظة	الرد
- تقدمت شركة العربي لعبوات البلاستيك بعدد ٦ شيكات لصالح الشركة على بنك مصر بإجمالي مبلغ ١,٠٧٠ مليون جنيه. - تقدمت الشركة للبنك لصرف الشيكات في تاريخ إستحقاقها خلال الفترة من أبريل حتى يونيه ٢٠٢١ وقوبلت بالرفض لعدم كفاية الرصيد. - طبقاً لمستندات وبيانات القطاع القانوني بالشركة فقد قام المورد شركة العربي بسداد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه بخزينة الشركة ولم يقم بسداد أي مبالغ أخري. - **يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن وما تم بشأن التحقيقات المنظورة أمام النيابة العامة مع ضرورة بيان الموقف القانوني للشيكات الواردة من الشركة المذكورة والتى تم رفضها من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.**	- تقدمت الشركة للبنك لصرف الشيك رقم ٦٢٣٣٠٨٦٧ حق ٢٠٢١/٣/١١ بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه ، والشيك رقم ٦٢٣٣٠٨٦٨ حق ٢٠٢١/٤/١٥ بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ، الشيك رقم ٦٢٣٣٠٨٦٩ حق ٢٠٢١/٥/١٥ بمبلغ ١٤٢,٥٠٠ ألف جنيه ، الشيك رقم ٦٢٣٣٠٨٧٠ حق ٢٠٢١/٦/١٥ بمبلغ ١٤٢,٥٠٠ ألف جنيه ، الشيك رقم ٦٢٣٣٠٨٦٩ حق ٢٠٢١/٧/١٥ بمبلغ ١٤٢,٥٠٠ ألف جنيه ، وتم رفض هذه الشبكات لعدم كفاية الرصيد إلا انه قد قام المورد شركة العربي بسداد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه بخزينة الشركة خلال شهر يونيه ٢٠٢١ أيام ٦/١٠ ، ٦/١٩ ، ٢٠٢١/٦/٢٢ كما قامت الشركة برفع الدعاوى المطلوبة عن الشيكات التى تم رفضها من البنك لعدم كفاية الرصيد . - كما تم تشكيل لجنة من المركز الضريبى لكبار الممولين لبحث هذا الموضوع وجارى المتابعة .
- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدتها بالشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٧,١٥٤ مليون جنيه ، مع تعلية مستحقات تقديرية عن مكافاة أرباح العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣,٠٥٠ مليون جنيه وبفارق قدره نحو ٤,١٠٤ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٢,٤٨٢ مليون جنيه المستحق عن شهر يونيه ٢٠٢١ فى يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ١,٦٢٢ مليون جنيه. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على إجراء مطابقة حسابية مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية علماً بانه يتم السداد بصفة شهرية منتظمة قبل يوم ١٥ من كل شهر كما انه ورد الى الشركة شهادة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بعدم وجود اى مديونية مستحقة على الشركة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- **تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات مبلغ نحو <u>١٨,٢١٥ مليون جنيه تتمثل فيما يلى:</u>** * مبلغ ١٣,٢٥٥ مليون جنيه ضرائب قيمة مضافة سدد منها مبلغ ١١,٦٥٣ مليون جنيه في يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ١,٦٠٢ مليون جنيه لم نتحقق من صحة المبلغ وتفصيله. * مبلغ ٤,٨٢٢ مليون جنيه ضرائب عامة سدد منها مبلغ ١٩٣ ألف جنيه في يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ٤,٦٢٩ مليون جنيه مُرحل منذ عدة سنوات. * مبلغ ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات. - **يتعين دراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فى ضوء نتيجة الدراسة .
- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٠٩٥ مليون جنيه يتمثل في (مبلغ ١,٥٧٣ مليون جنيه بإسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، مبلغ ٢,٧٢٦ مليون جنيه بإسم شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة ، ٣٦١ ألف جنيه بإسم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ، مبلغ ٣١٣ ألف جنيه بإسم شركة مضارب الدقهلية ، مبلغ ١٢٢ ألف جنيه بإسم شركة مضارب الشرقية) لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها. - **يتعين إجراء المطابقات وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة .

الملحوظة	الرد
- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة.**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٦٥ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة .**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٣,٠٥٠ مليون جنيه تقديريا يتمثل فى (مبلغ ٢٠ مليون جنيه أجور نقدية ، مبلغ ٣,٠٥٠ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الإجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠. - تضمن حساب أعباء وخسائر فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٥٠ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعية الخدمات والحج والعمرة للعاملين بالشركة. - بلغ الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٣,٧٩٠ مليون جنيه وبنسبة ١٠٦,٣٢% من رأس المال المدفوع وقد نصت المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته على أنه "يجوز للجمعية العامة وقف تجنيب الإحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال" . - **والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب في ما سبق.**	- الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب في ما سبق.
- تضمنت الإيرادات (**خدمات مباعة**) في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٨١,٥٦٧ ألف جنيه نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين متضمن مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه تقديري عن نقليات القمح المستورد عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. - **يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين لما لذلك من آثار مالية على القوائم المالية مع إجراء التصويب اللازم في ضوء مبلغ النقليات الفعلي.**	- سيتم إجراء التسويات اللازمة فور الانتهاء من المطابقة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين .
- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢٠/١١/٤ بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤,٤٢١ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة. - **يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتنا.**	- جارى العمل على مخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى هذا الشأن لبيان مدى خضوع تلك المبالغ للضريبة على القيمة المضافة من عدمه حتى لا يُعد ذلك من قبل التهرب الضريبي .
- بمراجعة قوائم تكاليف الانشطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره. - **يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن وتطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات مع العمل على تطوير نظام التكاليف .

الملحوظة	الرد
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه. - **يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.**	- جارى دراسة أمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.
- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسئولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتفعيل ما تم إعتماده من معدلات معيارية وتحديثه إذا كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب. - **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظراً لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.**	- جارى العمل على تشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية فى ضوء المستجدات .
- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تطبيقها مستقبلاً. - **يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما ورد برد الشركة .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تطبيقها مستقبلاً.
- **<u>أعمال البيئة والأمن الصناعى :</u>** - **رغم ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن البيئة ، إلا أنه قد أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها وفقاً للمتابعة الميدانية التى تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة ، ومن صور ذلك ما يلى:** - عدم وضع الأغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن . - دم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن وعدم وجود مراوح شفط أتربة بالبعض الآخر. - دم عزل الأسلاك الكهربائية عزلاً جيداً ومرورها خارج الحوائط ببعض وحدات الشركة مع مرور بعض كابلات الكهرباء فوق سطح الأرض ببعض المطاحن. - عدم الإلتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم إستخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل.	

الملحوظة	الرد
- إنتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة . - وجود رشح من مياه الأمطار بجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة . - عدم وجود طفايات حريق ببعض مواقع ومخازن الشركة . - عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة . - وجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة مما يسمح بدخول الأتربة . - وجود بعض التشققات والرشح بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها . - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة والإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ .**	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن البيئة .
- **ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها :** • وجود فواتير من شركات مختلفة ومختومة على بياض وغير مؤرخة وبدون مستندات طرف أحد مندوبي مشتريات الشركة. • شراء قطع الغيار بالأمر المباشر وشراء بعض الأصناف من السلفة رغم عدم الحاجة إليها لوجود أرصدة لها بالمخازن. • تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدي إلى تفاوت الأسعار. • وجود قصور في أعمال الصيانة الدورية التى تتم بوحدات الشركة المختلفة. • وجود العديد من الأعطال والمشاكل الفنية في بعض موازين البسكول بوحدات الشركة المختلفة. • محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف الموجودة بوحدات الشركة وسرقة البعض الأخر . • عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة. • إسناد أمانة عهدة عدة مخازن لشخص واحد وعدم تأمين بعض المخازن. • تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على إستخدام الوقود. • ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة. • عدم إمساك سجلات لقيد المكاتبات الواردة والصادرة ببعض وحدات ومواقع الشركة. • عدم إمساك دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع. • وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بموالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة. **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بموالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التى تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.**	- تقوم الشركة بتدعيم نظام الرقابة الداخلية من خلال الأجهزة المعنية والعمل على تلافى أى ملاحظات ترد بتقارير السادة / مراقبي الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة الى ان الشركة تقوم بتجميع الاحتياجات العامة للمطاحن مثل الموتورات والدرافيل والاكاليز وتدبيرها من خلال مناقصات ويتم الشراء بالامر المباشر فى حالة الاحتياجات العاجلة للوحدات الانتاجية والتى قد تؤدى الى التوقف أو قطع الغيار التخصصية بالإضافة الى دراسة أمكانية إعداد دورة مستندية للمحصل من مبيعات المخلفات كما تم اصدار تعليمات مالية لتدعيم الدورة المستندية لخزن الشركة بما يكفل المزيد من الرقابة .

- **تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافي أي ملاحظات .**

والله ولى التوفيق ،،،

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

تحريرا في / /٢٠٢١